ملخص سياسات - سوريا

فهم العنف في الجنوب السوري بعد الحرب

تأليف: عبد الله الجباصيني

من تأليف:
عبد الله الجباصيني هو باحث ما بعد الدكتوراه في برنامج «CIVICA» بجامعة أوروبا الوسطى في فيينا. يحمل درجة الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة كِنت في كانتربري. تشمل اهتماماته البحثية الرئيسيّة العنف السياسيّ والحروب الأهليّة، النظام الاجتماعيّ في أوقات الحرب، التدخّلات الخارجيّة في النزاعات الأهليّة، إدارة النزاعات من قبل الأنظمة الاستبداديّة، عمليّات بناء السلام والمصالحة، دمج مقاتلي المعارضة في الجيش، والحكم المحلي في المناطق ذات السيادة المحدودة.

ترجمة: **تالا نجيم**

مؤسسة فريدريش إيبرت
صندوق بريد ٦١٠٧-١١
بيروت ٢٢١٠-١١٠٧، لبنان

جميع الحقوق محفوظة، لا يمكن إعادة طبع أو نسخ أو استعمال أي جزءٍ من هذا المنشور من دون إذنٍ خطّي من الناشر.

لا يُسمح باستخدام أي من المنشورات الإعلامية الصادرة عن مؤسسة فريدريش إيبرت لأغراضٍ تجارية من دون الحصول على إذنٍ خطي من مؤسسة فريدريش إيبرت.

تصميم وتنسيق: @FABRIKA.cc

قائمة المحتويات

مقدّمة 2

تأمّلات حول العنف في الجنوب السوريّ بعد الحرب 3

أنماط العنف في محافظة درعا بعد الحرب ودوافعه 5

تصعيدات عسكرية محليّةٌ محصورة 5
منافساتٌ بين مجموعاتٍ مسلّحةٍ 5
عمليّات الأمن الأهليّ 6
اشتباكات قبليّة 7
أنشطة جرميّة 7

الخاتمة 8

مقدّمة

في حزيران/ يونيو 2018، شنّ النظام السوري، بمساعدةٍ من روسيا وإيران، هجوماً عسكريّاً لاستعادة جنوب البلاد. وللتخفيف من خطر تصعيدٍ إقليميٍّ في منطقة تقع عند تقاطع هضبة الجولان المُحتلّة من قبل إسرائيل مع الأردن، أعدّت روسيا نهجاً متسامحاً نسبيّاً لمكافحة التمرّد. وعبر تسهيل التوصل إلى اتفاقات مصالحةٍ ولعب دور الوسيط فيها، مكّنت روسيا النظام السوريّ من استعادة الأراضي الجنوبيّة. بالرغم من ذلك، إلّا أنّ سلطة النظام بقيت اسميّةً، ومحدودةً، ومتنازعاً عليها في بعض أنحاء المنطقة. كان هذا نتيجةً ثانويّةً لاتفاقات المصالحة بوساطةٍ روسيّةٍ، والّتي سمحت لأفراد المعارضة المسلّحة السابقين بالاحتفاظ بأسلحتهم الخفيفة، وسهّلت عودة مؤسّسات الدولة، ولكن ليس القوّات العسكريّة والأمنيّة إلى بعض الجيوب في الجنوب.[1] وقد ترافق هذا المشهد المجزّأ مع تجدّد العنف. فمنذ أن عاد النظام إلى الجنوب، أصبح التفلّت الأمنيّ، والفوضى، والاضطرابات مرادفاتٍ لمحافظة درعا، حيث عمليّات الاغتيال، والخطف، والهجماتٍ المتكرّرةٍ على جوانب الطرق تستهدف أفراداً من جميع الجهات.

يتناول موجز السياسات هذا أبرز أنماط العنف ودوافعه في محافظة درعا في فترة ما بعد الحرب. من الناحية التجريبيّة، يستند الموجز إلى بياناتٍ أصليّةٍ تمّ جمعها خلال مقابلات شبه مهيكلة أُجريت بين تموز/ يوليو وتشرين الأول/أكتوبر 2024 مع شيوخ عشائر، وقادة سابقين في المعارضة المسلّحة، ومقاتلين سابقين، وناشطين محليين، ومدنيين عاديين، رجالاً ونساءً. علاوةً على ذلك، يستخدم موجز السياسات هذا قاعدتي بياناتٍ خاصتين وغير منشورتين جمّعهما المؤلف منذ تموز/ يوليو 2018. الأولى مجموعة بياناتٍ خاصّةٍ، آنية، وحساسةٌ للجندر تركّز على العنف في الجنوب السوريّ بعد الحرب، وهي تضمّ أكثر من أربعة آلاف مدخلٍ مصنّفٍ يفصّل تواريخ الحوادث العنيفة الّتي وقعت في المنطقة منذ عودة النظام، ومرتكبيها، وضحاياها، ومواقعها، والخسائر التي أوقعتها. وتشمل مجموعة البيانات الثانية تفاصيل حول قادة مجموعاتٍ مسلّحةٍ محليّةٍ نشأت في محافظة درعا وعملت فيها منذ آب/ أغسطس 2018، والمنتمين إليها، وأنشطتها العنيفة والجرميّة.

استخدم موجز السياسات هذا بياناتٍ تمّ الحصول عليها من مشاركين أعطوا موافقة مستنيرةً، شرط عدم الكشف بأيّ شكلٍ عن هويّتهم. ولضمان سلامة من أُجريت المقابلات معهم، حُذفت أسماؤهم، والمواقع، والمعلومات الشخصيّة الّتي تسمح بالتعرّف إليهم. ونظراً لتقلّب الوضع في الجنوب السوري، والمنطقة بشكلٍ عامٍّ، نمتنع عن الإفصاح عن أدلّةٍ حسّاسةٍ وسريّةٍ قد تُسبّب أو تفاقم نزاعاتٍ خامدةً أو متواصلةً وتزيد هشاشة السكان العالقين في الأجواء الأمنيّة غير المستقرة للجنوب السوري.

يتمحور موجز السياسات هذا حول قسمين أساسيين. يقدّم القسم الأول تأمّلات حول هويّة مرتكبي العنف في الجنوب السوريّ ودوافعهم. ويوفّر القسم الثاني معلوماتٍ حول بعض أبرز دوافع العنف الّتي تساهم في انعدام الاستقرار في المنطقة الحدوديّة. وأخيراً، تُختتم الورقة بملخّصٍ عن أبرز النتائج.

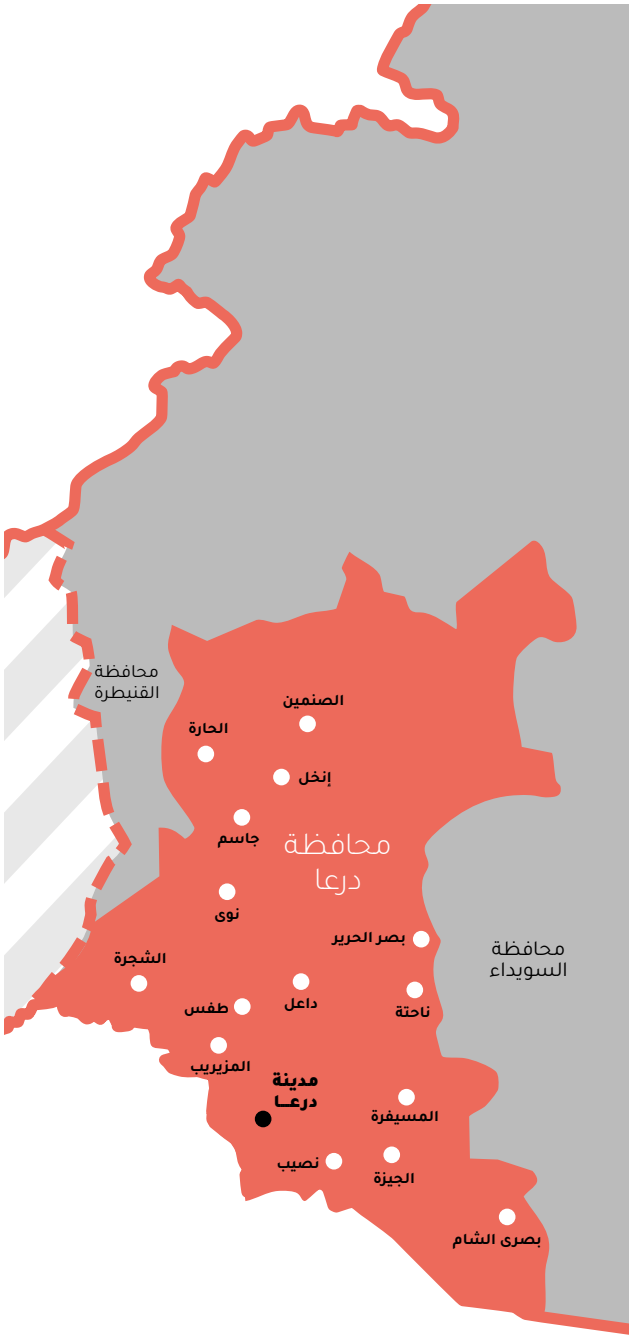

الشكل رقم 1. محافظة درعا في جنوب سوريا

1 عبد الله الجباصيني، «من حكم المعارضة المسلّحة إلى عصر ما بعد الاستسلام في درعا جنوبي سوريا: آثار ونتائج تصرّف مقاتلي المعارضة المسلّحة خلال المفاوضات» (باللغة الإنكليزية)، ورقة عمل (معهد الجامعة الأوروبية، كانون الثاني/ يناير 2019)، https://bit.ly/2CDpflK

تأمّلات حول العنف في الجنوب السوريّ بعد الحرب

منذ عودة النظام إلى الجنوب عام 2018، تزايد انتشار الاضطرابات والعنف في محافظة درعا. وبالكاد يمرّ يومٌ من دون أن يسمع السكّان المحليّون رواياتٍ عن اغتيالاتٍ، وعمليّات خطفٍ، وعبواتٍ ناسفةٍ على جوانب الطرق، أو حوادث إطلاق نارٍ من سيّاراتٍ متحرّكةٍ. يحدث هذا العنف على نطاقٍ واسعٍ، وما من مجموعةٍ بمنأى عنه. فقد وجد مدنيون عاديون، وموظّفون حكوميّون، ومسؤولون في حزب البعث، وأعضاء من اللجان المركزية للتفاوض،[2] ومقاتلون من اللواء الثامن،[3] ومقاتلون سابقون في المعارضة المسلّحة، وشخصيّاتٌ معارضةٌ جميعاً أنفسهم في مرمى نيران المعتدين. لم يسلم من موجة العنف حتّى الموالون للنظام، والمتعاونون مع إيران، وأفراد الجيش والقوى الأمنيّة السوريّة، والموظفين الروس أيضاً. وبين آب/ أغسطس 2018 وتشرين الأول/ أكتوبر 2024، قُتل ما لا يقلّ عن 2,475 شخصاً في مختلف أنحاء المحافظة،[4] ما يجعلها إحدى المناطق الأكثر تقلّباً والأقلّ أمناً في سوريا ما بعد الحرب.

عند مناقشة العنف في محافظة درعا بعد الحرب، يجدر ذكر بعدين أساسيّين مترابطين. أولاً، الهوية المجهولة للمعتدين، والتي تهيمن على الغالبيّة العظمى للحوادث العنيفة في محافظة درعا. إذ يبدو أنّ الحفاظ على سريّة الهويّة يمنح الجناة شعوراً بالإفلات من العقاب، مما يسمح لهم باستخدام العنف من دون خوفٍ من تداعياتٍ مباشرةٍ، سواءً كانت انتقاماً من قبل مجموعاتٍ منافسةٍ أو محاسبةً من قبل المجتمعات المحليّة. «يُخفي المرتكبون هويّاتهم لضرب أهدافٍ بحدٍّ أدنى من الخوف من التداعيات».[5] على حدّ تعبير قائدٍ سابقٍ في المعارضة المسلّحة في محافظة درعا. إضافةً إلى ذلك، يضيف عدم الكشف عن هويّة المعتدين طبقةً من عدم القدرة على التنبّؤ بالهجمات العنيفة، ما يجعل الأفراد غير قادرين على استباق من قد يستهدف من، أو متى، أو أين. ويعزّز عدم اليقين المنتشر هذا بيئةً يشعر فيها الجميع - من جنودٍ ومقاتلين سابقين في المعارضة المسلّحة إلى المدنيين - بأنّهم معرّضون باستمرارٍ إلى اعتداءاتٍ مفاجئةٍ وغير متوقّعةٍ على يد مهاجمين مسلّحين.

يجعل إخفاء المعتدين لهويّاتهم العديد من أعضاء المجتمع المحلي يشعرون بأنّهم معرّضون لأهواء من يعملون في الخفاء، مما يؤدّي إلى عرقلة الحياة اليوميّة بشكلٍ كبيرٍ. ونتيجةً لذلك، يختار العديد من السكان المحليين تفادي التجمّعات، ويغيّرون روتينهم، أو يحدّون من تفاعلهم مع الجيران والغرباء مدفوعين بشكوكهم المتزايدة.[6] ويعمّق هذا الانقسامات القائمة كما يفاقم انعدام الثقة في مجتمعاتٍ متضرّرةٍ أصلاً بفعل الحرب. يوضّح أحد المدنيّين من محافظة درعا قائلاً: «بعد السماع عن هذا العدد الكبير من الاغتيالات، يصبح من البديهيّ أن تخشى أن تكون الضحيّة التالية - مستهدفاً من قبل مسلّحين مجهولين لم تكن لتشتبه بهم - قبل أن تخطو حتّى خطوةً خارج منزلك».[7] لقد أعاد الخوف والتفلّت الأمنيّ السائدان تشكيل الأدوار المتعلقة بالجندر بشكلٍ جذريٍّ داخل العديد من الأسر. أجبر الخوف المتواصل من المراقبة أو الاغتيال على يد مسلحين مجهولين العديد من الرجال إلى الحدّ من نشاطاتهم الخارجيّة. ونتيجةً لذلك، توسّعت أدوار النساء في الحياة العامّة.[8] واكتسبت العديد من النساء استقلاليّةً متزايدةً إذ اضطلعن بمهامٍ مثل قضاء الحاجيّات، وإدارة شؤون المنزل، والتفاعل مع المكاتب الحكوميّة. «لا يستطيع كلّ رجلٍ في درعا التنقّل بحريّةٍ. لذا على النساء أن يتحمّلن المزيد من المسؤوليّات. نخرج لشراء الطعام، ودفع الفواتير، والسفر إلى مدنٍ أخرى، وحتّى إلى دمشق، لإجراء معاملاتٍ رسميّةٍ،» بحسب ما شاركته إحدى النساء من محافظة درعا.

تشكّل الدوافع خلف العنف البعد الحاسم الثاني الّذي يستدعي النقاش. إنّ الهويّة المجهولة للعديد من المعتدين هي إحدى العوامل الأساسيّة الّتي تُصعّب بطبيعة الحال الجهود المبذولة لفهم الدوافع الحقيقيّة خلف العديد من الحوادث العنيفة في محافظة درعا.[9] «في غالبيّة الحالات، فهم الدوافع الحقيقيّة خلف العديد من الاغتيالات شبه مستحيل. غالباً ما تتكهّن وكالات الأنباء ووسائل الاعلام حول النواياً، ولكن من دون معرفة هويّة المهاجم، تبقى الأسباب الفعليّة خلف عمليّة قتلٍ مجهولةً»، كما أوضح ناشطٌ محليٌّ في محافظة درعا.[10] بالفعل، عندما يكون المهاجمون مجهولي الهويّة، يصبح من الصعب تحديد إذا ما كانت حادثة ما مدفوعةً بأهداف سياسيّةٍ، أو مظالم شخصيّةٍ، أو نوايا جرميّةٍ. تركت الحرب خلفها إرثاً من المظالم الشخصيّة، والنزاعات غير محلولة، وانتقامات قبليّةً لا ترتبط مباشرةً بالنزاع الأوسع، ولكنّها لا تزال تؤجّج دوّاماتٍ من العنف. ويمثّل الاعتقاد السائد بأنّ جميع الحوادث العنيفة هي ذات دوافع سياسيّةٍ إحدى أبرز المشاكل في فهم العنف في الجنوب السوريّ.

وفي الوقت عينه، تصعّب ضبابيّة الخطوط الفاصلة بين الدوافع السياسيّة، والإجراميّة، والشخصيّة تمييز الدوافع

2 اللجنة المركزية للتفاوض هي تجمّع لأعضاء من المعارضة المدنية، وشخصيات دينية، وزعماء قبائل كان بمثابة الكيان التمثيلي الرئيسي للمنطقة وسكانها. في محافظة درعا، عملت لجنتان مركزيّتان للتفاوض: واحدة في درعا البلد، وهي مقاطعة من مدينة درعا، حُلّت في آب/ أغسطس 2022، وأخرى لا تزال تنشط في مدينة طفس. عبد الله الجباصيني، «من قادة معارضة مسلّحة إلى وسطاء ما بعد الحرب: أدلة من الجنوب السوري»، حروب وحركات تمرّد صغيرة، 1-22، https://doi.org/10.1080/09592318.2024.2312626

3 أُنشأ اللواء الثامن على يد روسيا في تشرين الأول/ أكتوبر عام 2018 واتخذ من مدينة بصرى الشام مقراً له. كان في البداية جزءًا من الفيلق الخامس من الجيش السوري. وفي أيلول/ سبتمبر 2021، أزالت روسيا اللواء الثامن من الفيلق الخامس للجيش السوري، ونقلت سجلاته وتبعيته إلى المخابرات العسكرية. وقد جاءت هذه الخطوة بعد رفض اللواء الثامن الامتثال للتعليمات الروسية بإنشاء مخيمات دائمة في منطقة البادية في محافظة حمص والدخول في معارك ضد تنظيم الدولة الإسلامية إلى جانب ميليشيات مدعومة من إيران. ولكن ارتباط اللواء الثامن بالمخابرات العسكرية بقي اسمياً، مع التركيز بشكل أساسي على تأمين الرواتب والدعم اللوجيستي. أنظر: عبد الله الجباصيني، «من مقاتلي معارضة مسلّحة إلى جنود: الفيلق الخامس في درعا، الجنوب السوري» (فلورنسا: معهد الجامعة الأوروبية، أيار/ مايو 2019)، http://bit.ly/2oTzoXG ؛ عبد الله الجباصيني، «اللواء الثامن: السعي إلى الهيمنة في الجنوب السوري» (معهد الجامعة الأوروبية ومركز جينيف للسياسة الأمنية، كانون الأول/ ديسمبر 2020)، https://bit.ly/3n2uDEr ؛ عبد الله الجباصيني، «التجزئة الإقليمية، والعنف، والحوكمة المحلية في محافظة درعا في سوريا» (كونراد أديناورشتيفتونغ، تموز/ يوليو 2024)، https://bit.ly/37-V2uW0

4 مجموعة بيانات خاصة حول العنف في الجنوب السوري بعد الحرب جمّعها المؤلف منذ تموز/ يوليو 2018.

5 مقابلة مع قائد سابق في المعارضة المسلّحة، محافظة درعا، أيلول/ سبتمبر 2024.

6 مجموعة مقابلات مع 10 مدنيين من بلدات مختلفة في محافظة درعا، آب/ أغسطس - أيلول/ سبتمبر 2024.

7 مقابلة مع مدنيّ، محافظة درعا، أيلول/سبتمبر 2024.

8 مجموعة مقابلات مع ثلاث نساء من بلدات مختلفة في محافظة درعا، تشرين الأول/ أكتوبر 2024.

9 مقابلة مع مدنيّة، محافظة درعا، تشرين الأول/ أكتوبر 2024.

10 مقابلة مع ناشطين محليين، محافظة درعا، أيلول/ سبتمبر 2024.

الحقيقيّة خلف العديد من الحوادث العنيفة. ويتضاعف هذا التحدي عندما تؤدّي حادثةٌ عنيفةٌ واحدةٌ إلى سلسلةٍ من الحوادث العنيفة اللاحقة، مما يصعّب أكثر فأكثر تمييز الدوافع الحقيقيّة خلف كلّ فعلٍ أو استيعابها. قد يثير اغتيالٌ ذو دوافع سياسيّةٌ عداوةً قَبليّةً أو قد يُستغلّ انتقامٌ شخصيٌّ من قبل مجموعاتٍ مسلّحةٍ لتحقيق أهدافها الخاصّة. وعلى نحوٍ مماثل، قد تتفاقم النزاعات والمواجهات القبليّة بسرعةٍ وتصبح مسيّسةً، لاسيما عندما تتدخّل مجموعاتٌ مسلحةٌ محليّةٌ، سعياً منها إلى استغلال هذه النزاعات لتحقيق مكاسبٍ سياسيّةٍ أو استراتيجيّةٍ. حتّى الأنشطة الجرميّة، مثل الخطف مقابل فديةٍ أو الابتزاز، لا تكون دائماً ذات دوافع ماليّةٍ بحتةٍ. فقد يتمّ اللجوء إليها خدمةً لأغراض سياسيّةٍ أيضاً، مثل تقويض السلطة، أو فرض السيطرة، أو إرسال رسالةٍ إلى مجموعاتٍ منافسةٍ أو مجتمعاتٍ محليّةٍ.[11]

يولّد تشابك الدوافع هذا وضعاً يجدد العنف فيه نفسه، فيؤدي نوعٌ من العنف إلى نوعٍ آخر في دوّامةٍ مستمرّةٍ. ويعني هذا الترابط بين الدوافع أنّ العنف ليس سلسلةً من الأحداث العشوائيّة أو المعزولة، ولكنّه علامةٌ على عوامل متشابكةٍ تغذّي بعضها بعضاً. وغالباً ما يعكس عدم توفّر المعلومات حول الهويّات والدوافع قلّة المعلومات حول الحوادث العنيفة في الجنوب السوريّ بعد الحرب ونقصها. وبطريقةٍ أقلّ وضوحاً، يجسّد ذلك كيف يمكن التلاعب بالمعلومات بطريقةٍ ممنهجةٍ لغاياتٍ متعلقة بالتعبئة السياسيّة تتماشى والأجندات السياسيّة المتنوعة للغاية. وأوضح قائد سابقٌ في المعارضة المسلّحة في محافظة درعا أنّه «قد يتمّ قتل مدنيٍّ بحجّة الاتجار بالمخدرات، أو قد يتم اغتيال مقاتلٍ سابقٍ في المعارضة بدواعي الانتماء إلى تنظيم الدولة الإسلامية (داعش). وفي كلتا الحالتين، قد يكون الدافع الحقيقيّ تسوية نزاع شخصيٍّ فقط. وتشرّع التبريرات المفبركة، والّتي غالباً ما تبالغ بها وسائل الإعلام، العنف وتساهم في حماية الجناة من المحاسبة.»[12]

11 مقابلة مع قائد سابق في المعارضة المسلّحة، محافظة درعا، تشرين الأول/ أكتوبر 2024.

12 مقابلة مع قائد سابق في المعارضة المسلّحة، محافظة درعا، أيلول/ سبتمبر 2024.

أنماط العنف في محافظة درعا بعد الحرب ودوافعه

على الرغم من أنّ هويّة مرتكبي العنف والدوافع خلفه تشكّل تحدّياتٍ كبيرةً، لا يزال من الممكن تصنيف بعض دوافع العنف الأساسيّة الّتي تساهم في انعدام الاستقرار في الجنوب السوريّ. في حين أنّ القائمة التالية ليست شاملةً وغالباً متشابكة العناصر، إلّا أنّ ما يلي يسلّط الضوء على بعض أبرز الدوافع والأنماط الّتي يتّسم بها العنف في محافظة درعا بعد الحرب.

تصعيدات عسكرية محليّةٌ محصورة

منذ البداية، أبدى النظام استياءه العميق حيال اتفاق المصالحة الّذي توسطته روسيا عام 2018.[13] نبع هذا الاستياء بشكلٍ أساسيٍّ من واقع أنّ الاتفاق فرض قيوداً على قدرة النظام على إعادة تأكيد سلطته الكاملة عبر منع هياكله العسكريّة والأمنيّة من ترسيخ وجودها في بعض مناطق الجنوب. وردّاً على ذلك، وضع النظام استراتيجيّةً للالتفاف على القيود المفروضة على سلطته. وركّزت هذه الاستراتيجيّة على شنّ هجماتٍ عسكريّةٍ محدّدةٍ ومحدودة النطاق مصمّمةٍ خصيصاً لتفكيك شبكات المقاومة الحيوية ، وتقويض المساحة الّتي تتمتع بحكم شبه ذاتيّ السائدة في مناطق المصالحة، وممارسة ضغوطٍ على مناطق كانت قد قبلت في السابق باتفاقاتٍ بقيادة روسيّةٍ لتفادي السيطرة الكاملة للنظام.

حظيت هذه المناورة الاستراتيجية بدعمٍ قويٍّ من إيران، والّتي رأت في التوسّع المناطقيّ للنظام فرصةً لزيادة نفوذها في المنطقة الحدوديّة. وسمحت هذه الهجمات المحدودة النطاق للنظام بإعادة تأكيد حضوره تدريجيّاً في العديد من البلدات، مع الحد من خطر إدانة دوليّةٍ كبيرةٍ قد تتسبب بها حملةٌ عسكريّةٌ واسعة النطاق. وفي غالبيّة الأحيان، تدخّلت روسيا، عبر اللواء الثامن، وتوسّطت في اتفاقات محليّةٍ محصورة للحؤول دون عمليّات عسكريّةٍ واسعة النطاق تهدّد الوضع القائم. ومنذ 2018، سُجّلت العديد من التصعيدات العسكريّة، أو تهديداتٍ بها، في أوقاتٍ مختلفةٍ في مناطق تشملها المفاوضات الّتي قادتها روسيا، اتّسمت بسيطرة غير محكمة للنظام عليها.[14] وفي العديد من الحالات، تسبّبت تصعيدات النظام بهجماتٍ تضامنيّةٍ من قبل مجموعاتٍ مسلّحةٍ محليّةٍ على نقاط تفتيش عسكريّةٍ وأمنيّةٍ تابعةٍ للنظام في مختلف أنحاء المحافظة.[15]

في بعض الحالات، كان لعمليات النظام العسكريّة الناجحة تأثير الدومينو، بحيث دفعت مجتمعاتٍ محليّةً أخرى إلى القبول بمطالب النظام من دون أن يتطلّب ذلك المزيد من الهجمات. فعلى سبيل المثال، أجبرت حملة النظام العسكريّة على درعا البلد عام 2021، والّتي كانت مدعومة من روسيا وإيران،[16] أفراداً سابقين في المعارضة المسلّحة على تسليم الأسلحة الخفيفة والمتوسّطة الحجم وسمحت للنظام بإيجاد موطئ قدمٍ محدودٍ له في المنطقة. واختارت العديد من المناطق، إذ شعرت بالتغير في ميزان القوى - ولاسيما مع دعم الموقف الروسي بشكلٍ متزايدٍ للنظام - الدخول في تسوياتٍ مُجدّدةٍ لتفادي أيّ هجومٍ عسكريٍّ.[17] وقَبِلَ ضبّاط الشرطة العسكريّة الروس والقوى العسكريّة والأمنيّة السوريّة تسليم الأسلحة الخفيفة والمتوسطة الحجم، وأجروا عمليّات تفتيشٍ سريعةً للأحياء، وأنشأوا عدداً من نقاط التفتيش، وفتحوا مراكز «مصالحةٍ»، حيث تمّ تقديم مئات الطلبات من أفرادٍ مطلوبين.[18] وفي حين لم تؤدّي العمليّات العسكريّة للنظام، أو مجرد التهديد بها، دائماً إلى قبضةٍ أمنيّةٍ أقوى، إلّا أنّها لا تزال بمثابة تذكيرٍ بنيّة النظام تأكيد سلطته على المناطق الّتي لا يسيطر عليها بشكلٍ مُحكمٍ. وكما يوضّح أحد الناشطين المحليّين، «يُظهر التهديد المستمر بهجماتٍ عسكريّةٍ ضدّ مناطق المصالحة رغبة النظام بالالتفاف على اتفاق عام 2018 وتوسيع سيطرته الأمنيّة.»[19]

منافساتٌ بين مجموعاتٍ مسلّحةٍ

لقد ولّدت البيئة المتقلّبة بعد الحرب، واستباحةُ القانون، ووفرة الأسلحة، أرضاً خصبةً لانتشار المجموعات المسلّحة - وهو وضع تنفرد فيه محافظة درعا. ومنذ عودة النظام إلى المنطقة،[20] برزت العشرات من المجموعات المسلّحة بانتماءاتٍ مختلفةٍ وعملت في المنطقة. وقد غذّت الظروف الاقتصاديّة الصعبة التجنيد في مجموعاتٍ مسلّحةٍ محليّةٍ مختلفةٍ بشكلٍ كبيرٍ. وفي ظلّ وصول محدودٍ إلى العمالة النظاميّة أو مصادر دخلٍ مستدامةٍ، لجأ العديد من الرجال، ولاسيما مقاتلون سابقون في المعارضة المسلّحة ومدنيّون عاديّون، إلى مجموعاتٍ مسلّحةٍ كوسيلةٍ بديلةٍ للبقاء على قيد الحياة.[21] كان ذلك بسبب أنّه غالباً ما تقدّم المجموعات المسلّحة المحليّة تعويضاً مالياً، مقدّمةً حلّاً فورياً للمصاعب الاقتصاديّة الّتي يواجهها السكّان. «يمكنني أن أؤكّد لك أنّ الدافع الأساسيّ لانضمام الرجال إلى مجموعاتٍ مسلّحةٍ هو الوضع الاقتصاديّ الحاليّ وليس السياسة»، بحسب ما جاء على لسان قائدٍ سابقٍ في المعارضة المسلّحة.[22]

تختلف المجموعات المسلّحة المحليّة بشكلٍ كبيرٍ من حيث الحجم، إذ يتراوح عدد أعضائها بين خمسة أعضاءٍ وأكثر من ثمانين عضواً، ما يعكس مستوياتٍ مختلفةً من التنظيم، والقدرات، والبُنية القياديّة. تتنوّع أجندات هذه المجموعات المسلّحة، وغالباً ما تكون فضفاضةً ومرنة. يتلقّى البعض منها دعماً من الأجهزة الأمنيّة للنظام ويعمل بالنيابة عنها، في حين تعتمد مجموعاتٌ أخرى على موارد محليّةٍ وتعمل بشكلٍ

13 عبد الله الجباصيني، «من حكم المعارضة المسلّحة إلى عصر ما بعد الاستسلام في درعا جنوبي سوريا: آثار ونتائج تصرّف مقاتلي المعارضة المسلّحة خلال المفاوضات» (باللغة الإنكليزية)، ورقة عمل (معهد الجامعة الأوروبية، كانون الثاني/ يناير 2019)، https://bit.ly/2CDpflK

14 على سبيل المثال، في درعا البلد في مدينة درعا، وطفس، وجاسم، والمزيريب، واليادودة.

15 عبد الله الجباصيني، «تأجيج المظالم والعودة إلى الأسلحة في الجنوب السوري» (معهد الجامعة الأوروبية، نيسان/أبريل 2020)، https://bit.ly/34nt2jL

16 عبد الله الجباصيني، «روسيا تعيد النظر في الوضع القائم في الجنوب السوري،» معهد الشرق الأوسط، تم الاطلاع عليه في 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، https://bit.ly/3AAx6MZ

17 عبد الله الجباصيني، «تفكيك شبكات المقاومة وإعادة تشكيل النظام في الجنوب السوري،» معهد الجامعة الأوروبية، تشرين الأول/ أكتوبر 2021، https://bit.ly/3BX1SzH

18 عبد الله الجباصيني، «تفكيك شبكات المقاومة وإعادة تشكيل النظام في الجنوب السوري.»

19 مقابلة مع ناشطين محليين، محافظة درعا، آب/أغسطس 2024.

20 مجموعة بيانات خاصة حول المجموعات المسلحة المحلية جمّعها المؤلف منذ تموز/ يوليو 2018.

21 مجموعة مقابلات مع خمسة مقاتلين سابقين في المعارضة المسلّحة، محافظة درعا، أيلول/ سبتمبر - تشرين الأول/ أكتوبر 2024.

22 مقابلة مع قائد سابق في المعارضة المسلّحة، محافظة درعا، أيلول/ سبتمبر 2024.

مستقل للحفاظ على الأمن في كلٍّ من بلداتها. لدى بعض الفصائل روابط مع دول مجاورة وخارجيّة، بما في ذلك روسيا وإيران، في حين أنّ البعض الآخر منها هو عبارةٌ عن مجموعاتٍ ذات دوافع اقتصاديّة بشكلٍ رئيسيٍّ، منخرطةٌ في أنشطةٍ جرميّةٍ مثل الخطف مقابل الفدية وترويج المخدّرات والاتجار بها.

في بعض البلدات، تهيمن مجموعةٌ مسلّحةٌ واحدة على المشهد الأمنيّ، كما هو الحال في مدينة بصرى الشام، حيث اللواء الثامن هو الجهة الفاعلة المسلّحة الأساسيّة المسيطرة.[23] في حين أنّه في بعض البلدات الأخرى، تتعايش عدة مجموعاتٍ مسلّحةٌ أو تتنافس على النفوذ والموارد، كما هو الحال في مدن الصنمين، وجاسم، ونوى.[24] لقد أدّى انتشار المجموعات المسلّحة إلى تجزئة السلطة في العديد من المناطق. وقد أدّى التعايش والتنافس غير السهل بين المجموعات المسلّحة المحليّة، في العديد من المناسبات، إلى اشتباكاتٍ وحلقاتٍ من الاغتيالات الانتقاميّة سعياً وراء السيطرة، والموارد، والتأثير على السكان. على سبيل المثال، في نيسان/ أبريل 2021، اندلعت اشتباكاتٌ عنيفةٌ بين مجموعتين مسلّحتين محليّتين متنافستين في مدينة الصنمين، واحدةٌ مدعومة من الاستخبارات العسكريّة والأخرى من جهاز أمن الدولة. وأدّت المواجهة إلى مقتل ستةٍ وعشرين شخصاً، من ضمنهم أطفال.[25]

خلال الشهر نفسه، شهدت مدينة جاسم مواجهاتٍ عنيفةً بين فصيلين مسلّحين محليّين آخرين. اندلعت أعمال العنف بعد أن أوقف فصيلٌ ثلاثة أعضاءٍ من الفصيل الآخر واستجوبهم بشأن حالة اختطاف طفل، مما أدّى إلى إصاباتٍ وأضرار واسعةٍ في الممتلكات.[26] وفي تمّوز/ يوليو 2024، تجدّدت الاشتباكات في جاسم، وقعت هذه المرّة بين مجموعاتٍ مسلّحةٍ محليّةٍ بعد أن اتّهمت مجموعةٌ الأخرى بإيواء قائد مجموعةٍ معارضةٍ لها. أدى هذا النزاع إلى مقتل مدنيٍّ.[27] وبعد شهرٍ في آب/ أغسطس 2024، اشتبكت مجموعتان مسلّحتان محليّتان في نوى مع مجموعةٍ ثالثةٍ حول فرض ضريبةٍ شهريّةٍ بقيمة ألفي دولارٍ أمريكيٍّ (30 مليون ليرة سورية) على مخبزٍ محليٍّ.[28] وأدّت الاشتباكات إلى مقتل عضوٍ من المجموعات المسلّحة وإصابة ستّةٍ آخرين. «هل يمكن أن تصدّق أنّه لدينا أكثر من عشر مجموعاتٍ مسلّحةٍ في مدينتنا؟ في حين تدّعي أنّها توفر الأمن، إنّها في الحقيقة مصدر انعدام الاستقرار الأساسيّ. يفرض العديد منها ضرائب، وينخرطون في الاتجار بالمخدّرات، وغالباً ما يشتبكون مع بعضهم بعضاً.»[29] كما أوضح أحد المدنيّين في غرب درعا.

عمليّات الأمن الأهليّ

تشير عمليّات الأمن الأهليّ (أو vigilante بالإنجليزية) إلى الأنشطة الّتي يقوم فاعلون غير حكوميّون أو مجموعاتٌ مسلّحةٌ محليّةٌ ممن يتولّون دور جهات إنفاذ القانون من دون سلطةٍ قانونيّةٍ رسميّةٍ. وتشكّل هذه العمليات، والّتي تنبع عادةً من رغبةٍ بالحفاظ على النظام أو التصدّي لتهديداتٍ متصوّرةٍ، إحدى الأسباب الرئيسيّة لتزايد العنف في محافظة درعا، ولاسيما في البلدات التي تكون فيها سيطرة النظام السوريّ أقل. خلال الأعوام القليلة الماضية، ركّزت عمليّات الأمن الأهليّ الّتي نفذتها مجموعاتٌ مسلّحةٌ محليّةٌ على نشاطين رئيسيّين.

أولاً، مكافحة فلول خلايا داعش النائمة. خلال العديد من النقاشات مع ممثّلين عن مناطق المصالحة، أشار مسؤولون في النظام باستمرار إلى وجود أعضاءٍ من تنظيم داعش في بعض البلدات كتبريرٍ رئيسيٍّ لشنّ عمليّات عسكريّةٍ.[30] وردّاً على ذلك، اتّخذت الفصائل المسلّحة المحليّة، والّتي أدركت التهديد المحتمل بتوسّع وجود النظام الّذي تشكله مثل هذه التبريرات، إجراءاتٍ استباقيّةً لإبطال مفعول ذرائع النظام. وقد طوّرت وفعّلت هذه المجموعات آليّاتٍ داخليّةً لرصد شبكات داعش السريّة في كلٍّ من بلداتها والتحقيق بشأنها والقضاء عليها.[31] وتتضمّن هذه العمليّة تحديد هويّة الرجال المُشتبه بانتمائهم إلى داعش، وتفكيك خلاياً نائمةٍ، وإجراء عمليّاتٍ محدودةٍ للقضاء على الجهات المتورّطة أو إلقاء القبض عليها.[32] ولا تتصدّى هذه الجهود للتهديد الأمنيّ المباشر الّذي تشكّله داعش فحسب، بل تشكّل أيضاً دفاعاً استراتيجيّاً ضدّ المزيد من توغّل النظام في مناطق المصالحة.

على سبيل المثال، في تشرين الأوّل/ أكتوبر 2022، أطلقت مجموعاتٌ مسلّحة محليّةٌ في مدينة جاسم حملةً عسكريّةً كبيرةً تهدف إلى استئصال خلايا نائمةٍ لداعش كانت تعمل بشكلٍ سريٍّ في المنطقة. ومن خلال جهودٍ منسّقةٍ، استطاع المقاتلون المحليّون تحديد موقع ثلاثة قادةٍ بارزين في داعش والقضاء عليهم، معرقلين بشكلٍ كبيرٍ الشبكة المحليّة للمجموعة.[33] وبعد فترةٍ وجيزةٍ من عمليّة جاسم، بُذلت جهودٌ مماثلةٌ ضدّ داعش في درعا البلد، حيث أطلقت فصائل مسلّحة محليّةٌ حملةً أخرى لتفكيك مجموعةٍ متّهمةٍ بارتباطها بداعش. وبحلول منتصف شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، كانت العمليّة قد وصلت إلى خواتيمها. قُتل عدّة مقاتلين من داعش، في حين انسحب آخرون من المنطقة معترفين بشدّة الهجوم.[34] لم تقضي هذه العمليّات على التهديدات المباشرة فحسب، بل أكّدت أيضاً على الدور المتنامي للفصائل المحليّة في الحفاظ على الأمن من دون الاعتماد على النظام، مع تعزيز هيمنتها على المجال الأمنيّ في مناطق المصالحة.

تمحور نوع ثانٍ من عمليّات الأمن الأهليّ الّتي أجرتها مجموعاتٌ مسلّحةٌ محليّةٌ حول مكافحة تجارة المخدّرات. ففي حين لا تزال المنطقة بوّابةً لتهريب المخدّرات إلى الأردن وأبعد من ذلك،[35] برزت محافظة درعا بحدّ ذاتها كسوقٍ محليٍّ للمخدّرات غير المشروعة. وسمحت بيئة ما بعد الحرب الهشّة، إلى

23 عبد الله الجباصيني، «اللواء الثامن: السعي إلى الهيمنة في الجنوب السوري» (معهد الجامعة الأوروبية ومركز جينيف للسياسة الأمنية، كانون الأول/ ديسمبر 2020)، https://bit.ly/3XEec4A

24 مجموعة بيانات خاصة حول المجموعات المسلحة المحلية جمّعها المؤلف منذ تموز/ يوليو 2018.

25 «26 قتيلاً من أبناء مدينة الصنمين خلال 24 ساعة»، درعا 24، 7 نيسان/أبريل 2024، https://bit.ly/4bzBQ7x

26 «اشتباكات في مدينة جاسم... ما دور النظام فيها؟» تجمع أحرار حوران، 18 نيسان/ أبريل 2024، https://bit.ly/3USBhAh

27 «إنهاء المواجهات المسلّحة.. التوصل إلى حل في جاسم»، تجمع أحرار حوران، 18 تموز/يوليو 2024، https://bit.ly/3MTQ6Ob

28 «درعا: تفكيك مجموعة للأمن العسكري في نوى»، المدن، 17 آب/ أغسطس 2024، https://bit.ly/3TyuquH

29 مقابلة مع مدني، محافظة درعا، أيلول/ سبتمبر 2024.

30 مثلاً، أنظر: «فشل في المفاوضات بين وفد النظام السوري ووجهاء جاسم،» 7 أيلول/ سبتمبر 2022، https://bit.ly/3UVfN66

31 مقابلة مع قائد سابق في المعارضة المسلّحة، محافظة درعا، أيلول/ سبتمبر 2024.

32 مقابلة مع قائد سابق في المعارضة المسلّحة ، محافظة درعا، أيلول/ سبتمبر 2024.

33 هذه المجموعة بقيادة محمد المسالمة ومؤيد حرفوش وهما شخصيتان طالب النظام السوري بنقلهما إلى شمال سوريا خلال الهجوم على درعا البلد في آب/ أغسطس 2021. أنظر: عبد الله الجباصيني، «تفكيك شبكات المقاومة وإعادة تشكيل النظام في الجنوب السوري.»

34 مقابلة مع ناشطين محليين في مدينة درعا، تشرين الثاني/ نوفمبر 2022.

35 جوزيف ضاهر، نزار أحمد، وسلوان طه، «التهريب بين سوريا ولبنان، ومن سوريا إلى الأردن: تطور ممارسة وتقويضها،» معهد الجامعة الأوروبية، نيسان/ أبريل 2022، https://bit.ly/3SRN1As

جانب الظروف الاقتصاديّة الصعبة، والفقر، ومعدلات البطالة المرتفعة، لجهاتٍ محليّة متجذّرةٍ في شبكات الاتجار بالمخدّرات بتجنيد مروّجين لتجارة المخدّرات المحليّة. وبما أنّ العديد من المجموعات المسلّحة المحليّة تعمل على الحفاظ على الأمن ضمن أراضيها، اضطلعت تلك المجموعات بشكلٍ متزايدٍ بدور مواجهة الشبكات الإجراميّة المتورطة في إنتاج المخدّرات والاتجار بها. وشكّل الوصول إلى المعرفة عاملاً أساسيّاً في نجاح عمليّات التصدي لتجّار المخدّرات. فالعديد من الفصائل المسلّحة المحليّة منبثقةٌ عن المجتمعات الّتي تعمل في داخلها، ما يتيح وصولها إلى معلوماتٍ استخباراتيّةٍ حول هويّات تُجّار المخدّرات، وتحرّكاتهم، وعملياتهم.[36] وتسهّل معرفة هذه المجموعات للجغرافيا المحليّة عمليّة التخطيط لمداهماتٍ وكمائن دقيقةٍ، غالباً ما تستهدف مزارع معزولةً أو مواقع تجهيزٍ مخفيّةً تستخدمها المجموعات الإجراميّة.[37]

على سبيل المثال، في كانون الثاني/ يناير 2024، داهمت مجموعاتٌ مسلّحةٌ محليّةٌ مزرعةً بالقرب من طفس، حيث كانت تعمل مجموعةٌ إجراميّةٌ منخرطةٌ في الاتجار بالمخدّرات. وأدّت العمليّة إلى توقيف عددٍ من أعضاء المجموعة وإلى مقتل عبدالله غازي البدوي، وهو شخصيّةٌ بارزة في تجارة المخدّرات في المنطقة.[38] ولم يكن هذا النجاح حادثاً معزولاً بل كان جزءاً من استراتيجيّةٍ أوسع لتفكيك شبكات المخدّرات الّتي تهدّد الأمن المحليّ. وفي وقتٍ لاحق من الشهر نفسه، جرت عمليّةٌ أخرى في مزارع تقع بين مدن طفس، وداعل، وعتمان، حيث اشتبكت مجموعاتٌ محليّةٌ مع تُجّار مخدّرات، فقتلت واحداً وأوقفت ثلاثةً آخرين، من بينهم أحد أقرباء رافع الرويس، وهو لاعبٌ أساسيٌّ في تجارة المخدّرات في درعا على صلةٍ بحزب الله اللبناني.[39]

اشتباكات قبليّة

في منطقةٍ ما يزال للبنى القبليّة نفوذٌ كبير فيها، تفاقمت الخلافات بين أعضاء مختلف العشائر والعائلات في مناسباتٍ عدّة لتحوّل إلى مواجهاتٍ عنيفةٍ، ممّا أدّى إلى سقوط ضحايا، ونزوح سكان، وانقسامات مجتمعيّةٍ. كانت المواجهات القبليّة مدفوعةً عادةً بمزيجٍ من العوامل، من بينها خلافاتٌ تاريخيّةٌ وحلقات انتقام طويلة الأمد غالباً ما تعود إلى فترة الحرب وإلى الفترة الّتي سبقتها على حدٍّ سواء. قد يبقى حسّ الظلم غير المحلول كامناً لفترات طويلةٍ، ولكنّه يعود ويتفاقم ليتحوّل إلى مواجهاتٍ عنيفةٍ عندما تحرّكه حوادث جديدةٌ. فضلاً عن ذلك، تحوّلت بعض الحوادث الصغيرة - مثل خلافاتٍ حول استخدام أراضٍ أو إهانات شخصيّة - في العديد من الحالات إلى نزاعات قبليّة.[40] وبين تمّوز/ يوليو 2018 وتشرين الأوّل/ أكتوبر 2024، اندلع ما لا يقلّ عن 38 اشتباكاً قبليّاً، ممّا أدّى إلى مقتل 40 شخصاً على الأقلّ وإصابة 24 آخرين.[41]
وحتّى عندما تنجم النزاعات القبليّة عن أسبابٍ غير سياسيّةٍ، يمكنها أن تتصاعد بسرعةٍ وتصبح مسيّسةً، ولاسيما عندما يدخل النظام أو المجموعات المسلّحة المحليّة على الخط. قد تتدخّل المجموعات المسلّحة المحليّة إمّا لدعم أحد الأطراف أو لاستخدام النزاع كوسيلةٍ لكسب النفوذ، وتجنيد مقاتلين، أو السيطرة على أراضٍ. ونتيجةً لذلك، يشتدّ النزاع، مع تداعياتٍ بعيدة المدى تتخطى المشكلة الأصليّة وتمتدّ إلى خلق انقساماتٍ اجتماعيّة. ويعقّد انخراط مجموعاتٍ مسلّحةٍ محليّةٍ أكثر آليّات العدالة التقليديّة التي يلجأ إليها شيوخ العشائر، إذ غالباً ما ينقل انخراطها التركيز من الخلاف الأصليّ إلى صراعاتٍ أوسع نطاقاً على السلطة والسيطرة.[42] في حالاتٍ أخرى، استغلّ النظام السوريّ الاشتباكات القبليّة كذريعةٍ لتأكيد دوره كوسيطٍ في نزاعات محليّةٍ عبر شنّ هجمات عسكريّة تهدف إلى إعادة بسط السيطرة الكاملة على مناطق لا يسيطر عليها بشكلٍ مُحكمٍ. على سبيل المثال، في منتصف كانون الثاني/ يناير 2021، اندلعت اشتباكاتٌ عنيفةٌ بين عشيرتي الزعبي وكيوان في مدينة طفس، واستخدم الطرفان أسلحةً متوسّطة الحجم ممّا أدّى إلى مقتل خمسة أشخاصٍ على الأقل. اغتنم النظام الفرصة، وسعى إلى تعزيز حضوره الأمنيّ داخل طفس وفي محيطها عبر نشر قوّاتٍ من الفرقة الرابعة. وتوسّطت روسيا لاحقاً في اتفاقٍ فَرَضَ تسليم الأسلحة، وإعادة فتح مركز الشرطة المحليّ ومؤسّساتٍ مدنيّةٍ أخرى، وسمح للجيش السوريّ بإجراء عمليّات بحثٍ في مناطق محدّدة.[43]

أنشطة جرميّة

في محافظة درعا ما بعد الحرب، تتضافر عوامل مختلفةٌ لزيادة معدّلات الجريمة. في حين يقلل انتشار الأسلحة الخفيفة من الحواجز أمام الانخراط في جرائم عنيفة، لا تزال البطالة والفقر يجذبان العديد من الأفراد للانخراط في أنشطة جرميّة سعياً للحصول على موارد اقتصاديّة ووسائل فوريّة للبقاء على قيد الحياة. تختلف أنواع الجرائم الّتي تبرز في ظروفٍ غير مستقرّة مثل هذه، مع انتشار الخطف مقابل الفدية، والسرقة، والنهب بشكلٍ خاصّ. في محافظة درعا، رأت العديد من المجموعات المسلّحة والإجراميّة في الخطف مقابل فديةٍ مشروعاً مربحاً. فعام 2023، شهدت المنطقة ما لا يقل عن 126 حالة خطفٍ استهدفت 105 رجال، وأربعة نساء، و14 قاصراً من الذكور، وثلاثة قاصراتٍ من الإناث. ومن بين المختطفين، تمّ إطلاق سراح 91 شخصاً وقُتل 29، ولا يزال الستّة الآخرون مفقودين ومصيرهم مجهول.[44]

برز اختطاف الأطفال كطريقةٍ غالباً ما تُستخدم لتسوية نزاعاتٍ أو ممارسة ضغوطٍ على عائلاتٍ لدفع فدية. في العديد من الحالات، امتثلت العائلات ودفعت الفدية المطلوبة من قبل الخاطفين. على سبيل المثال، أُطلق أخيراً في تشرين الأول/ أكتوبر 2020 سراح ميّار علاء الحمادي، وهو فتّ في السادسة من العمر، بعد احتجازه لمدّة عام. زُعم أنّ اختطاف ميّار ارتبط بخلافٍ بين عائلته ومجموعةٍ أخرى على أرباح أنشطة تهريب.[45] وفي حالاتٍ أخرى، بقي الدافع خلف اختطاف أطفالٍ غير واضح، ولاسيما بما أنّ الخاطفين لم يطلبوا دفع فديةٍ. ومن بين الأمثلة على ذلك، سلام حسن الخلاف، وهي فتاةٌ في الثامنة من العمر اختُطفت في آذار/ مارس 2020. ومنذ اختطافها، لم تظهر أيّ معلوماتٍ إضافيّةٍ، ما يترك مصيرها مجهولاً.

36 مقابلة مع قائد سابق في المعارضة المسلّحة، محافظة درعا، تشرين الأول/ أكتوبر 2024.

37 مقابلة مع قائد سابق في المعارضة المسلّحة، محافظة درعا، تشرين الأول/ أكتوبر 2024.

38 مقابلة مع أعضاء مجموعة مسلحة محلية في بلدة بالقرب من الحدود السورية الأردنية، كانون الثاني/ يناير 2024.

39 مقابلة مع ناشط محلي في غرب درعا، أيار/ مايو 2024.

40 سلسلة من المقابلات مع مدنيين وشيوخ عشائر من بلدات مختلفة في محافظة درعا، آب/ أغسطس - أيلول/ سبتمبر 2024.

41 مجموعة بيانات خاصة حول المجموعات المسلحة المحلية جمّعها المؤلف منذ تموز/ يوليو 2018.

42 سلسلة من المقابلات مع مدنيين وشيوخ عشائر من بلدات مختلفة في محافظة درعا، آب/ أغسطس - أيلول/ سبتمبر 2024.

43 « المركزية والنظام الاجتماع الأخيرا»، تجمع أحرار حوران، 8 شباط/ فبراير 2021، https://bit.ly/4ba5mRP

44 « النزيف المستمر في درعا 2023»، تجمع أحرار حوران، 5 كانون الثاني/ يناير 2024، https://bit.ly/4djUXmy

45 « الإفراج عن طفل بعد اختطافه منذ قرابة عام!»، درعا 24، 23 تشرين الأول/ أكتوبر 2020، https://bit.ly/3XXPdtd

ازادت السرقة والنهب أيضاً بشكلٍ كبيرٍ إذ يسعى الأفراد، مدفوعين باليأس الاقتصاديّ، إلى تأمين مردودٍ ماليٍّ فوريٍّ عبر وسائل إجراميّة. في عام 2021، سجّلت المنطقة أعلى عددٍ من ضحايا جرائم القتل، حيث بغ عددهم 115 ضحيّةً من أصل 414 على المستوى الوطنيّ. وكانت هذه السنة الرابعة على التوالي الّتي تسجّل فيها المنطقة أعلى معدّل جرائم.[46] ويبدو أنّ انتشار تجارة المخدّرات واستهلاكها يشكّلان عاملين أساسيّين في زيادة الجرائم. وكون التجّار يبيعون المخدّرات لقاء أموالٍ نقديّة، ولكنّهم يقبلون أيضاً سلعاً مثل الدراجات النارية، والمجوهرات، وقطع السيّارات، والأسلاك النحاسية، والماشية، والألواح الشمسية، دأب العديد من متعاطي المخدّرات على السرقة للحصول على أموالٍ لشراء المخدّرات.[47] وفي عامي 2019 و2020، كانت حوالي 90 بالمائة من السرقات الّتي تعاملت معها مراكز الشرطة في محافظة درعا مرتكبةً على يد تجّار مخدرات ومتعاطين.[48]

الخاتمة

تكشف تعقيدات العنف في محافظة درعا في فترة ما بعد الحرب مشهداً مشحوناً بهويّات، ودوافع، وأنماط متشابكة. ويبدو أنّ الفوضى وعدم الاستقرار المستمرّين يخدمان المصالح الحاليّة للعديد من الفاعلين المحليّين بما يجعل استمرارهما أمراً مرغوباً به. بالنسبة للنظام، تشكّل حالة العنف والتشرذم هذه غطاءً يستميل في ظلّه المعارضة، ويتلاعب بها، ويقضي عليها، مع تفادي الكلفة المرتفعة المرتبطة بالمواجهة المباشرة. ومن المرجّح أن تستمر محاولات النظام لتأكيد المزيد من التحكّم السياديّ عن طريق العنف كما ستستمر مقاومة هذه الاستراتيجيّة من قبل بعض الفصائل المحليّة. ومن ناحيةٍ أخرى، تقدّم هذه البيئة المتقلّبة للعديد من المجموعات المسلّحة المحليّة مساحةً لتطبيق أجندتها الخاصّة، سواءً لتقويض محاولات النظام لتأكيد سيطرةٍ سياديّة أكبر، أو التنافس على النفوذ، أو حلّ نزاعاتٍ خاصّة أو تصفية حساباتٍ قديمة، أو الانخراط في أنشطةٍ غير مشروعة، أو مراكمة الثروات. وبات العديد من هذه المجموعات المسلّحة الآن منخرطاً بشكلٍ كبيرٍ في النظام السائد لدرجة أنّ بقاءها على قيد الحياة يعتمد على استمراريّته. بالتالي، من المرجّح أن يُنذر انهيار أو إعادة تشكيل النظام السائد بزوالها.

ولكن، في منطقةٍ تتسم بخلافات مناطقيّةٍ، ترتبط السياسة المحليّة في محافظة درعا بشدّةٍ باعتباراتٍ إقليميّة وفاعلين خارجيّين. في هذا السياق، يؤدّي نفوذ إيران في المنطقة المحيطة دوراً محوريّاً في تشكيل مسار الجنوب السوريّ. فمنذ عودة النظام إلى الجنوب السوريّ، سعت إيران إلى استغلال قرب المنطقة من إسرائيل. والآن، وفي ظلّ الحرب المستمرّة بين إسرائيل وحماس في غزّة، وإسرائيل وحزب الله في جنوب لبنان، وتصاعد التوتر بين إسرائيل وإيران، الجنوب السوريّ على وشك أن يصبح ساحة معركةٍ جديدة. قد تشهد المنطقة تصاعداً سريعاً للعنف مع امتداد هذه النزاعات الأوسع نطاقاً إلى الخارج وتحويل الجنوب السوريّ إلى نقطةٍ ساخنةٍ في النزاع الإقليميّ الأوسع. ويزيد تداخل هذه النزاعات أكثر فأكثر احتمال أن يتحمّل الجنوب السوريّ عبء مواجهاتٍ عسكريّة محتدمة، ولاسيما في محافظة القنيطرة، حيث نفوذ إيران أقوى وتمتدّ جذوره إلى السنوات الأولى من الحرب، على عكس محافظة درعا، حيث لا تسيطر إيران بشكلٍ مطلق وتواجه معارضةً واسعة النطاق من قبل السكان المحليّين.

46 « 414 ضحية بسبب جرائم القتل 50 بالمئة تم اكتشافها خلال 48 ساعة و95 بالمئة خلال أسبوعين.» الوطن، 14 كانون الأول/ ديسمبر 2021، https://bit.ly/33rGDu1

47 مقابلة مع مقاتلٍ سابق في المعارضة المسلّحة، غرب درعا، 2022.

48 «المخدرات في درعا، عملية منظمة تستهدف الشباب تحديداً»، درعا 24، 26 آذار/ مارس 2022، https://bit.ly/3DLI1rm

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG